

## بلاغ للرأي العام حول ورش الإصلاح البيداغوجي

استأنف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم الاثنين 02 أكتوبر 2017 بالمقر المركزي بمدينة العرفان بالرباط الاجتماع الذي عقده يوم الاثنين الماضي والذي خصه لندارس مجموعة من النقاط المتعلقة بالوضعية المقلقة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي على ضوء النقاش الجدي والبناء الذي تم في اجتماع اللجنة الوطنية للتنسيق ليوم الأحد 24 شتنبر 2017، وكذا اجتماع مجلس التنسيق القطاعي الخاص بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان المنعقد يوم الأربعاء 27 شتنبر 2017.

وقد تمحور اجتماع المكتب الوطني بالخصوص حول الدخول الجامعي الحالي والظروف الصعبة وغير العادية التي يشتغل فيها السادة الأساتذة الباحثين، كما كان الاجتماع فرصة للتداول في النقاش الذي تريد الوزارة إطلاقه جهويًا ووطنياً حول ما تسميه "إعادة النظر في الهندسة البيداغوجية بالجامعات".

وفي هذا الإطار ما انفكت النقابة الوطنية للتعليم العالي تنادي، في أدبياتها المختلفة، بضرورة إصلاح شمولي لمنظومة التعليم العالي وفق المبادئ الأساسية التي من شأنها تمكينه من لعب دوره الاستراتيجي في التقدم والرفق بالبلاد على كافة الأصعدة. حيث تقيم دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية الدليل على ذلك. وقد ضمنت النقابة في الورقة التي قدمتها للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وكتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي في اجتماع 18 ماي 2017 آليات ومقترحات بخصوص تصورها للإصلاح الشمولي المنشود للتعليم العالي العمومي، والتي أكدت فيها مرة أخرى على ضرورة انتهاز إصلاح شمولي بما يترجم فعلياً سياسة عمومية في هذا المجال، مجتم حولها، صادقة الوعي بالوضعية الحرجة التي يوجد عليها التعليم العالي العمومي وعاقدة العزم على معالجتها وذلك بـ:

### 1. مراجعة القوانين المنظمة للتعليم العالي اعتماداً على:

- أ. الحفاظ على طابع المرفق العمومي للتعليم العالي وما يستدعيه ذلك من سمو الشهادات الوطنية؛
- ب. توحيد التعليم العالي العمومي في إطار الجامعة العمومية، وفق ما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وما نص عليه القانون 01.00؛
- ت. استقلالية الجامعة العمومية على المستوى العلمي والبيداغوجي والإداري وتعزيز دور الدولة في عملية التمويل؛
- ث. الحكامة الجيدة الضامنة للديمقراطية وربط المسؤولية بالمحاسبة والقطع مع بعض مظاهر الاستبداد التي بدأت تستشري في الجامعات؛
- ج. إصلاح المنظومة البيداغوجية ومنظومة البحث العلمي؛
- ح. حصر الاعتمادات المالية العمومية على التعليم العالي العمومي وتعبئة الأوعية العقارية لفائدته فقط.

## 2. وضع نظام أسامي جديد للأساتذة الباحثين:

- أ. يكون نظاماً في إطار الوظيفة العمومية، جذاباً ومحفزاً، يحقق الجودة، وذلك بمكافأة الامتياز والإنتاج العلمي:
- ب. يرد المكانة الاعتبارية للأستاذ الجامعي داخل المجتمع، سُمُوّاً بقيم العلم والعمل؛
- ت. يعالج الاختلالات التي يعرفها النظام الحالي باعتماد مبدأ الأقدمية الفعلية؛
- ث. يشتمل على إطارين : أستاذ محاضر وأستاذ التعليم العالي؛
- ج. متعدد المداخل: يمكن من ولوج المنظومة من إطار أستاذ محاضر أو إطار أستاذ التعليم العالي؛
- ح. يرفع حالة الاستعجال التي تستدعيها معضلة بلوغ أعداد هائلة من الأساتذة الباحثين سن الإحالة على التقاعد.

وحيث أن الوزارة بمقارنتها المتسارعة وذات الحيز الزمني الضيق المخول لما تسميه حواراً وطنياً، تعيد إنتاج نفس المقاربة التجزئية التي اعتمدها من ذي قبل، سنتي 2007 و 2014 على سبيل المثال، والتي بمحاولة التطرق إلى أعراض الداء، أي الاختلالات التي يعرفها التطبيق المشوه لمنظومة ل.م.د (LMD)، عوض المعالجة الجذرية له، أفضت إلى النتائج الكارثية التي هي حال التعليم العالي العمومي ببلادنا، معتمدة على حوار شكلي متسرع من أجل مباركة ما هو معد سلفاً في إطارات غير قانونية.

وحيث أن هذا الحوار بالصيغة التي جاءت في مذكرة كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث العلمي حادت عما سبق التداول في شأنه بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة في اجتماع 18 ماي 2017، مباشرة بعد تشكيل الحكومة الحالية، وذلك بتغييرها للمشاركة المباشرة لكل الأساتذة الباحثين في الشعب ومجالس المؤسسات والجامعات، موترة تدخل جهات غير قانونية في العملية.

وحيث أن الحيز الزمني الممنوح لهذا الحوار لا يسمح بعملية جدية للتقييم التي من المفروض أن تكون موضوع تقرير يعده خبراء ويشكل أرضية للحوار الوطني حول أعطاب التعليم العالي وسبل علاجه.

فإن المكتب الوطني وانسجاماً منه مع ما سبق وما تم التداول بشأنه والإجماع حوله في اجتماع اللجنة الوطنية للتنسيق ليوم 24 شتنبر 2017، يعلن للرأي العام الوطني **عدم** مشاركة الأجهزة المسؤولة للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وطنياً وجهوياً، في هذا الحوار المتسرع الذي لا يرى أي جدوى منه سوى تزكية تصور تقني تجزئي لمنظومة ل.م.د. (LMD)، معد سلفاً، كما تؤشر على ذلك بعض الخرجات الإعلامية في الآونة الأخيرة، بغرض الإيهام بانطلاق عملية الإصلاح، لكن في إطار الإبقاء على التوجه الرسمي القاضي بالتخلي التدريجي عن طابع المرفق العام للتعليم العالي من خلال تشجيع التعليم العالي بالأداء، المسمى بالتعليم العالي في إطار الشراكة، ناهيك عن التعليم العالي الخصوصي الذي تغدق عليه الوزارة معادلات الشهادات بسخاء يستدعي المساءلة والمحاسبة.

المكتب الوطني

